

البحرين: أفرجوا عن الناشط السياسي إبراهيم شريف

دعت منظمة العفو الدولية اليوم السلطات البحرينية إلى إطلاق سراح الناشط السياسي، إبراهيم شريف، وإنهاء الملاحقة القضائية المستمرة ضده بسبب ممارسته حقه بطريقة سلمية في حرية التعبير في أعقاب خطاب ألقاه الجمعة الماضية.

واعتقلت قوات الأمن إبراهيم شريف، الأمين العام السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)، في الساعة الثانية والنصف صباحا من يوم 12 يوليو/تموز بمنزله، وسيظل رهن الاعتقال لمدة 48 ساعة لاستجوابه في مديرية التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية على خلفية بيانات سياسية وردت في خطاب ألقاه بتجمع عام يوم 10 يوليو/تموز.

واستجوبت النيابة العامة إبراهيم شريف يوم 13 يوليو/تموز بعد اتهامه "بالتحريض على الكراهية وازدراء النظام" و "التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة واستخدام وسائل غير قانونية"، بموجب المادتين 165 و160 من قانون العقوبات . وقد نفى جميع التهم الموجهة إليه. وأمرت النيابة العامة بإبقائه رهن الاعتقال لمدة 15 يوما في انتظار إجراء مزيد من التحقيقات.

وتحدث شريف في الخطاب الذي ألقاه يوم 10 يوليو/تموز عن الحاجة إلى التغيير في البحرين، مبرزا التزام المعارضة السياسية بعدم اللجوء إلى العنف. وحث شريف الحكومة على طرح إصلاحات اقتصادية رئيسية حتى يُجنب البلد مزيدا من الإفلاس.

وتعتبر منظمة العفو الدولية القبض على إبراهيم شريف ووضع رهن الاحتجاز مخالفا لحقه في حرية التعبير؛ وبالتالي، تحث السلطات البحرينية على الإفراج عنه فورا وبدون قيد أو شرط.

ويأتي اعتقال إبراهيم شريف بعد أقل من شهر على الإفراج عنه يوم 19 يونيو/حزيران بموجب عفو ملكي. وكان شريف يقضي عقوبة بالسجن لمدة خمس سنوات فرضت عليه في محاكمة غير عادلة ادت إلى إدانته وإدانة 12 نشطاء المعارضة السياسية البارزين في عام 2011 بسبب آراءهم المناهضة للحكومة أدلوا بها، وبسبب مشاركتهم في مظاهرات سلمية. واعتبرت منظمة العفو الدولية جميع هؤلاء المعتقلين سجناء ضمير، داعية إلى الإفراج عنهم فورا وبدون قيد أو شرط.

وتزامن أمر اعتقال إبراهيم شريف مع الإفراج عن نبيل رجب، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، لأسباب طبية. وأصدرت وزارة الداخلية البحرينية مساء يوم 13 يوليو/تموز بيانا جاء فيه أن نبيل رجب استفاد من عفو ملكي أمر بالإفراج عنه

لأسباب طبية. وأعلن رجب إثر الإفراج عنه أنه سيواصل عمله في مجال حقوق الإنسان.

وأصدر البرلمان الأوروبي يوم 9 يوليو/تموز، قبيل الإفراج عن نبيل رجب، قراراً بشأن البحرين ركز على الخصوص على قضية نبيل رجب. ورحب قرار البرلمان الأوروبي بإطلاق سراح إبراهيم شريف، داعياً إلى الإفراج عن نبيل رجب والإفراج عن آخرين اعتقلوا على خلفية ممارسة حقوقهم بطريقة سلمية، من ضمنهم 12 من قادة المعارضة حوكموا مع إبراهيم شريف والشيخ علي سلمان، الأمين العام لأبرز حزب سياسي معارض وهو جمعة الوفاق الوطني الإسلامية.

وتعتبر منظمة العفو الدولية الإفراج عن نبيل رجب خطوة إيجابية، وتدعو السلطات إلى إنهاء ملاحقته القضائية في قضية منفصلة لا تزال مستمرة. ولا يزال نبيل رجب قيد التحقيق من قبل النيابة العامة بسبب نشر تغريدات وإعادة نشر تغريدات تخص الصراع الحالي في اليمن ومزاعم تعذيب في سجن جو المركزي في أعقاب إضراب شهدته هذا السجن يوم 10 مارس/آذار.

ويشير إعادة اعتقال إبراهيم شريف واستمرار سجن المنتقدين السلميين وقادة المعارضة السياسية إلى أن الحكومة البحرينية تنوي الاستمرار في إسكات الأصوات المعارضة. يجب على السلطات أن تبدأ بإطلاق سراح جميع سجناء الضمير الذين سجنوا فقط لأنهم مارسوا حقوقهم بطريقة سلمية حتى يظهروا للعالم أنهم جادون بشأن الإصلاحات.